المشاورة الإقليمية حول "أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقات التكنولوجيا في المنطقة العربية"
(بيروت، 11–12 تمّوز/ يوليو2017)

أبرز الرسائل وخطة العمل

أولاً - أبرز الرسائل الناتجة عن المشاورة الإقليمية

اتّفق المشاركون في المشاورة الإقليمية على النقاط التالية:

1. **تعزيز أخلاقيات البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية في المنطقة العربية غاية استراتيجية تستحقّ الدعم السياسي**: هناك أهمية استراتيجية لوجود نظام أخلاقي ظابط ومؤطّر لأنشطة البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية في المنطقة العربية، أولاً كقيمة مضافة للمجتمعات العربية والمساعدة على نقل وتوطين المعرفة؛ وثانياً كمؤشر للجودة معترف به دولياً للمؤسسات البحثية والتعليمية. ومن هنا، لا بد من إيلاء هذا الموضوع الدعم السياسي المطلوب وطنياً وإقليمياً.

2. **المنطقة العربية تزخر بالتجارب الناجحة التي يمكن البناء عليها**: معظم البلدان العربية لديها تجارب ناجحة في وضع ضوابط أخلاقية للبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية، على الرغم من وجود اخلافات واسعة في النطاق ومستوى الاعتماد (قانون، مرسوم، شرعة، تطبيق على المستوى الوطني، تطبيق على مستوى المؤسسات البحثية منفردة، الحقل الطبي، حقول البحث المختلفة، إلخ.). وإن لم تكن هذه التجارب كاملة، غير أنها تشكّل نواة جيدة تنطلق منها المبادرة الإقليمية وتبني عليها.

3. **التنسيق ضروري على كافة المستويات، وطنياً وإقليمياً**: بالإضافة إلى تعدّد الضوابط والتي قد ينتج عنها تناقضات ضمن البلد الواحد، تواجه البلدان العربية تحديات ناتجة عن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية (الجامعات، منظمات المجتمع المدني، إلخ.). أما التنسيق على المستوى الإقليمي فقد يكون غائب تماماً.

4. **هناك حاجة لتوحيد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي في المنطقة**: إن وجود لغة مشتركة متعارف عليها في حقل الأخلاقيات العلمية من شأنه أن يساعد على تنسيق الجهود ويعزّز العمل المشترك.

5. **التكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية والاجتماعية أمر ضروري**: أصبحت تعددية التخصصات والتعاون بين القطاعات سمة مرغوبة، إن لم تكن ضرورية، للبحوث الجيدة؛ وهناك حاجة إلى إطار أخلاقي يلبي احتياجات التخصصات البحثية المختلفة. ومن شأن شرعة موحّدة للعلوم كافة أن تعزّز التكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية؛ حيث سوف تسهم في "أنسنة" العلوم الطبيعية من جهة، كما ستساعد على إعادة الاعتبار للعلوم الاجتماعية وتعزّز دورها في صياغة السياسات العامة.

6. **هناك الحاجة لوضع شرعة عربية شاملة وموحّدة لأخلاقيات البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية**، تعكس متطلبات مجتمعاتنا وتتفق عليها سائر الدول العربية، بالاستفادة من التجارب الوطنية والاقليمية والدولية، وبناءً على الأسس التالية:

   - **وجود شرعة عربية لأخلاقيات البحث العلمي لا يلغي الجهود الوطنية بل يعزّزها**: ما تعتمده الدول وطنياً من ضوابط أخلاقية للبحث العلمي هو أمر سيادي وضروري للتطبيق، كما يعكس الأولويات والظروف الخاصة لكل بلد. غير أن وجود شرعة عربية متقدّمة لأخلاقيات البحث العلمي من شأنها أن تشكّل إطاراً استرشادياً أو خطاً ناظماً يساعد الدول العربية على تطوير أدواتها الوطنية.

- **هنالك العديد من الجهود العربية في هذا المجال التي أوصى المشاركون بالنظر فيها**، منها على سبيل المثال لا الحصر، التجربة الأردنية والتونسية والمغربية والمصرية والسودانية والسعودية إضافة إلى التجربة اللبنانية، حيث تم إعداد "شرعة المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي في لبنان" (2016) والتي يمكن البناء عليها والانطلاق منها نحو شرعة عربية، وذلك إلى جانب غيرها من التجارب الناجحة في المنطقة.
- **النهوض بشرعة عربية يتطلّب تضافر الجهود واستمراريتها، ولا بدّ أن يتمّ بشكل تشاوري**: إذا أريد للشرعة أن تكون شاملة ومقبولة من الجميع، فلا بد من اعتماد نهج تشاوري واسع النطاق يضمن مشاركة مثرية وبناءة لكافة الجهات المعنية في المنطقة. وهي لن ترى النور سوى مع الباحثين العرب وبهم ومن خلالهم.
- **الخصوصية الوحيدة هي خدمة الإنسان في المنطقة العربية وصون كرامته**: في حين أن المبادئ الأخلاقية هي عالمية بطبيعتها، غير أن وجود شرعة عربية تأخذ بالحسبان ظروف المنطقة واحتياجاتها، وتضع كرامة المواطن العربي نصب أعينها هي الخصوصية الوحيدة التي يجب التمسّك بها. ومن الضروري للشرعة العربية ألا تقلّ في تميّزها عن المعايير العالمية.

7. **تضطلع اليونسكو (مكتب القاهرة الإقليمي للعلوم في المنطقة العربية) بمتابعة إعداد الشرعة بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الجهات الإقليمية المشاركة في تنظيم المشورة الإقليمية.**

ثانياً – خطة العمل نحو شرعة عربية لأخلاقيات البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية

من المقترح اتباع خطة العمل الواردة أدناه، والتي تمتدّ لفترة عام تقريباً، على أن تلعب اليونسكو دور الأمانة الفنية.

النشاط	2017					2018					
	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
1. **تشكيل فريق عمل مصغّر وتعيين خبير**: لأسباب عملية، سيشكّل فريق عمل مصغّر يضمّ 5-6 خبراء لإعداد المسودة صفر للشرعة كما سيعيّن خبير قانوني ليتولى الصياغة بالتنسيق مع فريق العمل. يراعى في تشكيلة الفريق التوازن الجغرافي بين مجموعات البلدان العربية.											
2. **المسودة صفر**: يعمل الفريق المصغّر على صياغة المسودة صفر للشرعة بالاستناد إلى الأدبيات الدولية والتجارب الوطنية في المنطقة.											
3. **اجتماع الفريق المصغّر في القاهرة:** يجتمع الفريق في القاهرة لوضع اللمسات الأخيرة على المسودة قبل إرسالها لمشاركي مشاورة بيروت.											
4. **التشاور حول المسودة صفر مع مشاركي المشاورة الإقليمية (بيروت، 11-12 يوليو 2017)**: تعرض المسودة صفر إلكترونياً على الخبراء المشاركين في المشاورة الإقليمية لإبداء الرأي ووضع الملاحظات عليها.											
5. **المسودة الأولى**: يقوم الخبير بالتنسيق مع فريق العمل المصغّر بتحليل الملاحظات الواردة إليه ودمجها ضمن الوثيقة وصولاً إلى مسودة أولى.											
6. **إطلاق المسودة الأولى خلال المنتدى العالمي للعلوم**: سيستفاد من فرصة انعقاد المنتدى العالمي للعلوم في البحر الميت في الأردن خلال الفترة من 7 إلى 11 نوفمبر 2017 لإطلاق المسودة الأولى للشرعة والترويج لها على نطاق واسع.											
7. **التشاور المجتمعي حول المسودة الأولى**: توضع الوثيقة على صفحة خاصة على الإنترنت وتدعى الجامعات ومعاهد البحوث ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لإبداء الرأي حولها.											
8. **اجتماع إقليمي تشاوري للخبراء وممثلي الدول:** تعرض الوثيقة للنقاش مع الخبراء والجهات الحكومات المعنية في البلدان العربية.											
9. **المسودة النهائية:** يستكمل الفريق المصغّر مراجعة الوثيقة على											

النشاط	2017					2018					
	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو
ضوء الملاحظات الواردة إليه ويضعها في صيغتها النهائية.											
10. **الاعتماد من قبل البلدان العربية**: ترفع الوثيقة إلى جامعة الدول العربية لعرضها على وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب تمهيداً لاعتمادها.											